بوفد برئاسة وكيل وزارة المالية المساعد لشؤون الخدمات الفنية سعد العلاطي

الكويت تشارك في الدورة الـ 118 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي

اعتماد ميثاق عربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز الاستخدام المسؤول

وكيل وزارة المالية المساعد لشؤون الخدمات الفنية سعد العلاطي مترئسا وفد الكويت

كونا: بدأت أعمال الدورة الـ 118 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية على مستوى كبار المسؤولين أمس، برئاسة المملكة العربية السعودية ومشاركة الكويت بوفد برئاسة وكيل وزارة المالية المساعد لشؤون الخدمات الفنية سعد العلاطي تحضيرا للدورة الوزارية للمجلس المقرر عقدها اليوم.

وأعرب الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية السفير د.علي المالكي في كلمة خلال افتتاح الاجتماع عن الثقة بأن السعودية ستواصل خلال رئاسة الدورة الحالية دعم أعمال المجلس ومتابعة تنفيذ قراراته بما يسهم في تعزيز العمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، موجها الشكر إلى الجزائر على جهودها وحرصها على دعم أعمال المجلس خلال ترؤسها الدورة السابقة.

وقال المالكي ان الجامعة واصلت عقد اجتماعات لجنة التنفيذ والمتابعة واللجنة الفنية لقواعد المنشأ ولجنة الاتحاد الجمركي العربي ومتابعة إجراءات التوقيع والانضمام إلى اتفاقية التعاون الجمركي واتفاقية تنظيم النقل بالعبور الترانزيت، بالإضافة إلى عقد ورش عمل قطرية بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة للتعريف بالمزايا الممنوحة من الاتفاقيات التجارية العربية وفرص الوصول إلى الأسواق بما يعزز التجارة البينية العربية.

وأوضح أن الجامعة تلقت من المندوبية الدائمة لفلسطين ورقة استرشادية بشأن أولويات واحتياجات فلسطين في مجالات بناء القدرات والمساعدات الفنية التجارية والاقتصادية في ضوء تكليف المجلس بتقديم تقرير متابعة دوري حول ملامح الوضع الاقتصادي الفلسطيني وتطورات عملية الإعمار وإعادة البناء، وكذلك بيان انعكاس السياسات والممارسات التعسفية للاحتلال الإسرائيلي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفلسطين والتأكيد على أهمية تقديم كل أشكال العون للشعب الفلسطيني لمساعدته على إعمار وطنه وإعادة بناء اقتصاده واستعادة ترابطه العضوي بمحيطه العربي.

وأكد أنه تم اعتماد مسودة القضايا المقترح إدراجها ضمن الخطاب العربي الموحد لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2026 خلال الاجتماع الذي نظمه صندوق النقد العربي في يوليو الماضي بالإمارات.

وأشار إلى قيام الجامعة بتعميم تقرير الاجتماع الدوري السادس للجنة الخبراء القانونيين المعنيين باتفاقية الاستثمار العربية الذي عقد في مايو الماضي، مبينا انه تم إعداد مشروع الاتفاقية وفقا للإجراءات والمسارات التي حددها المجلس في دورته العادية الـ117 ويجري حاليا تنقيحها تمهيدا لعرض الاتفاقية وملاحظات الدول عليها على اجتماع المجلس التحضيري للقمة العربية المقبلة الـ35 ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي.

وأضاف أنه تم اعتماد الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي باعتباره إطارا استرشاديا لتعزيز الاستخدام المسؤول والمنصف لهذه التكنولوجيا.

وتابع أن الجامعة العربية تلقت ايضا تقارير حول أوضاع الأمن الغذائي ومتابعة تنفيذ البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي واستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020ـ2030 وكذلك الاستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية وتنفيذ الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية 2018ـ2037.

وفيما يتعلق بالمنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك، أكد المالكي حرص الجامعة على المشاركة في اجتماعات الجمعيات العمومية والمجالس التنفيذية للمنظمات العربية المتخصصة خلال الفترة بين دورتي المجلس، وكذلك حرصها على توضيح أحكام الأنظمة الأساسية الموحدة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفته المرجعية القومية للمنظمات العربية المتخصصة.

بقيادة «واعد فنتشرز» التابعة لأرامكو و«أديتم لإدارة الاستثمار» و«مسرة للاستثمار» و«اليسرة للأغذية»

«كوفي للتقنية» تجمع استثمارات بتقييم 178 مليون دولار

حمد الساير وعلي الإبراهيم في صورة جماعية مع ممثلي الجهات المستثمرة

أعلنت شركة «كوفي للتقنية»، المعروفة سابقا باسم «تطبيق كوفي»، المشغل الرائد لمؤسسات الذكاء الاصطناعي ذاتية التنفيذ، والمزود لحلول البنية التحتية الذكية للمشتريات والتجارة لأكثر من 1,000 شركة في دول الخليج، عن استكمال جولة تمويلية بتقييم بلغ 178 مليون دولار تمهيدا للطرح العام، بقيادة صندوق «واعد فنتشرز»، ذراع أرامكو للاستثمار الجريئة في المملكة، وبمشاركة كل من «شركة أديتم لإدارة الاستثمار»، وهي الشريك الإقليمي لكبرى المؤسسات المالية مثل «بلاك روك»، و«شركة مسرة للاستثمار» و«شركة اليسرة للأغذية»، وذلك في «مؤتمر التقنية الدولي ليب 2026 (LEAP)»، ويضع هذا الاستثمار شركة «كوفي للتقنية»، الملقبة بـ«سيلزفورس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، على مسار إدراج مستهدف في أحد أسواق المال السعودية بحلول 2029.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي والمؤسس لشركة «كوفي»، علي الإبراهيم: «في «كوفي»، نضع بين أيدي الشركات منظومة ذكية موحدة، يقوم خلالها وكلاء الذكاء الاصطناعي بمتابعة المشتريات والمبيعات وإدارة المخزون ذاتيا مما يمنحها القدرة على إدارة هذه العمليات بكفاءة أعلى وتكامل أكبر، ويرتقي بتجربة العملاء، ويجعل التقنية أكثر ارتباطا باحتياجات الشركات اليومية وأكثر إسهاما في تطوير أعمالها».

ويعكس استثمار «واعد فنتشرز» و«أديتم لإدارة الاستثمار» و«مسرة للاستثمار» و«اليسرة للأغذية» ما تحظى به رؤيتنا لمستقبل برمجيات الأعمال في الخليج من ثقة، ويمثل دعما لطموحاتنا في المرحلة المقبلة. ونتطلع إلى البناء على حضورنا في السعودية والإمارات والكويت، وما أرسيناه فيها من أسس لأعمالنا، لمواصلة النمو والتوسع المنضبط في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

وأضاف الإبراهيم: «من الكويت بدأت مسيرة «كوفي» في عام 2018، ومنها انطلقنا إلى أسواق الخليج، حيث توسعت أعمالنا سريعا لتشمل السعودية والإمارات، وقد كان للبيئة الداعمة للأعمال والمحفزة للابتكار في هذه الدول الثلاث دور مهم في مسيرتنا، بما وفرته لنا من مقومات للنمو، وما أتاحته أمامنا من فرص لتطوير أعمالنا وتوسيع نطاقها».

وزاد: «نرى في تجربة «كوفي» اليوم تجسيدا لما يمكن أن يحققه تكامل الرؤى الاقتصادية الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي، وما يجمعها من حرص على احتضان الابتكار وتهيئة الظروف التي تمكن الشركات الخليجية الطموحة من النمو والتوسع. وتأتي منظومة الذكاء الاصطناعي في المنطقة لتفتح أمام هذه الشركات آفاقا أوسع لتطوير قدراتها وتعزيز حضورها في الأسواق الإقليمية، وهي فرص نلمسها في تجربتنا ونتطلع إلى البناء عليها في المرحلة المقبلة. ونغتنم هذه المناسبة لنعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا لجميع مستثمرينا على ثقتهم المستمرة برؤية شركة «كوفي للتقنية» وفريق عملها، وهي ثقة نعتز بها ونثمنها».

وتم الإعلان عن اختتام الجولة التمويلية لشركة «كوفي للتقنية» خلال أعمال الحدث التقني العالمي «ليب 2026» في الرياض، حيث مثل شركة «كوفي للتقنية» الرئيس التنفيذي والمؤسس علي الإبراهيم، والشريك المؤسس حمد مساعد الساير، إلى جانب ممثلي الجهات المستثمرة.

الوزارة نظّمت حلقة نقاشية افتراضية حول استيراد الغاز خلال ذروة الصيف

«النفط»: دور مهم لمرافق «الزور» في استيراد الغاز المسال ضمن منظومة إمدادات الطاقة في البلاد

■ «البترول الوطنية»: 445 ناقلة غاز طبيعي مسال استقبلتها مرافق «الزور» حتى 2026

■ 8 خزانات عملاقة بسعة تخزينية إجمالية 1,8 مليون متر مكعب في مرافق «الزور»

الشيخة تماضر الخالد

نظّمت وزارة النفط حلقة نقاشية افتراضية بعنوان «استيراد الغاز الطبيعي المسال لتلبية احتياجات محطات الكهرباء خلال فترة الذروة الصيفية ودور منشآت الزور في تغطية الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي في دولة الكويت»، حاضر فيها م.عبدالله العجمي، رئيس فريق عمليات مجموعة الغاز في شركة البترول الوطنية الكويتية، وم.صلاح بهزاد، رئيس قسم العمليات في شركة البترول الوطنية الكويتية، بمشاركة موظفي قطاع شؤون الخدمات الفنية وضيوف من وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة والهيئة العامة للبيئة ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» والإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات ومعهد الكويت للأبحاث العلمية والإدارة المركزية للإحصاء والإعلاميين.

وفي مستهل الحلقة النقاشية، أكدت مديرة العلاقات العامة والإعلام البترولي في وزارة النفط الشيخة تماضر الخالد أن مرافق الزور لاستيراد الغاز الطبيعي المسال تؤدي دورا مهما ضمن منظومة إمدادات الطاقة في دولة الكويت، بما تمتلكه من قدرات تشغيلية توفر المرونة اللازمة للإمدادات وتدعم استمرارية توفير الوقود لمحطات الكهرباء والماء، خصوصا خلال أشهر الصيف التي تشهد ارتفاعا حادا في مستويات الطلب.

وقالت إن أهمية مرافق الزور تنطلق من تكامل منظومتها التشغيلية، بدءا من استقبال إمدادات الغاز الطبيعي المسال من الأسواق العالمية وتوفير قدرات التخزين الاستراتيجية، مرورا بإعادة تبخير الغاز المسال، ووصولا إلى ضخه وفق احتياجات شبكة المستهلكين، الأمر الذي يدعم موثوقية الإمدادات ويعزز القدرة على التعامل مع متطلبات موسم الذروة الصيفية.

وأضافت أن وزارة النفط تحرص على دعم المشاريع والمبادرات المرتبطة بقطاع الطاقة التي تسهم في تلبية احتياجات الدولة ومواكبة متطلبات التنمية، مشيرة إلى أن مرافق الزور تقدم نموذجا لأهمية البنية التحتية للطاقة في الربط بين إمدادات الغاز الطبيعي المسال القادمة من الأسواق العالمية وبين احتياجات السوق المحلية، بما يخدم متطلبات محطات الكهرباء والماء ويدعم مرونة منظومة الإمداد.

وخلال العرض، تناول م.عبدالله العجمي وم.صلاح بهزاد الدور الذي تقوم به مرافق الزور لاستيراد الغاز الطبيعي المسال في تلبية احتياجات الطاقة خلال ذروة الصيف، موضحين أن المرافق تعمل كمنظومة تشغيلية استراتيجية تدعم استمرارية الوقود لمحطات الكهرباء والماء وتعزز مرونة الإمداد، من خلال توفير مصدر عالمي مرن للغاز الطبيعي، ومخزون استراتيجي يرفع موثوقية شبكة المستهلكين، إلى جانب إعادة تبخير الغاز المسال وضخه بحسب متطلبات الشبكة، والمحافظة على الجاهزية التشغيلية خلال موسم الذروة الصيفية عبر جدولة أعمال الصيانة.

واستعرضا الإمكانات التشغيلية لمرافق الزور، حيث قالا إن المرافق تضم 8 خزانات للغاز الطبيعي المسال، تبلغ سعة كل خزان منها 225,000 متر مكعب، ليصل إجمالي السعة التخزينية إلى 1,8 مليون متر مكعب، فيما تبلغ الطاقة الاستيعابية 22 مليون طن سنويا، وتصل طاقة التوريد إلى 3,000 مليارات وحدة حرارية، وتمنح هذه القدرات مرافق الزور إمكانية دعم الإمداد المحلي لمدة تصل إلى 12 يوما كحد أقصى من دون استقبال شحنات واردة، وذلك بحسب أساس التصميم والتشغيل بالطاقة القصوى.

وبهذه المنظومة، تؤدي مرافق الزور دور حلقة الوصل بين إمدادات الغاز الطبيعي المسال من الأسواق العالمية ومتطلبات شبكة الغاز الوطنية عندما ترتفع مستويات الطلب.

وفي محور «تحدي ذروة الصيف»، بين العرض أن موثوقية الوقود لمحطات الكهرباء والماء تشكل محورا أساسيا للجاهزية، إذ يشهد فصل الصيف ارتفاعا حادا في الطلب على الكهرباء والماء، ما يرفع أهمية استقرار إمدادات الغاز في دعم استمرارية الخدمة.

ويتم التعامل مع هذه المتطلبات من خلال المرونة في استقبال الشحنات العالمية وفق احتياجات السوق، وتوفير احتياط يستند إلى سعة تخزين استراتيجية قادرة على استيعاب تقلبات الإمداد، إلى جانب سرعة الاستجابة عبر رفع أو خفض كميات الإرسال بصورة فورية بما يتوافق مع متطلبات شبكة المستهلكين.

وعكس الرسم البياني للطلب الشهري على الغاز خلال عام 2025 بوضوح أثر الطلب الموسمي، إذ سجل الطلب 1,000 مليون قدم مكعبة قياسية يوميا في يناير، وانخفض إلى 959 مليونا في فبراير، قبل أن يرتفع إلى 1,174 مليون في مارس، و1,487 مليون في أبريل، ثم 1,750 مليون في مايو، ومع دخول أشهر الصيف ارتفع الطلب إلى 2,020 مليون قدم مكعبة قياسية يوميا في يونيو، وبلغ ذروته السنوية عند 2,100 مليون في يوليو، ثم سجل 2,071 مليون في أغسطس و1,971 مليون في سبتمبر، قبل أن ينخفض إلى 1,609 مليون في أكتوبر و1,107 مليون في نوفمبر و1,090 مليون قدم مكعبة قياسية يوميا في ديسمبر.

كما تشمل المنظومة إدارة التوريد إلى شبكة المستهلكين عبر التنسيق المستمر وتعديل الخطط يوميا للاستجابة السريعة للاحتياجات، إلى جانب المراقبة المستمرة والتشغيل والمتابعة على مدار الساعة لضمان المحافظة على الجاهزية التشغيلية.

وسلط العرض الضوء كذلك على أبرز المؤشرات التشغيلية والإنجازات المسجلة حتى عام 2026، حيث استقبلت مرافق الزور 445 ناقلة، واستلمت ما يعادل 67 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال، فيما بلغ حجم الغاز المرسل ما يقارب 1,263,000 مليون قدم مكعبة قياسية.

تجاوز أعلى مستوياته منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية

«صندوق النقد» يحذر: الدين العام يلتهم الناتج المحلي الإجمالي العالمي

مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغيفا تحذر من تصاعد المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي

وكالات: حذرت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغيفا من تصاعد المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي، مع ارتفاع الدين العام إلى نحو 100٪ من الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزا أعلى مستوياته منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وقالت غورغيفا إن توقعات النمو العالمي لعام 2026 تحسنت إلى نحو 3٪، لكن اتساع الاختلالات العالمية وتعثر مسار تراجع التضخم في عدد من الدول يضيفان ضغوطا جديدة، بالتزامن مع ارتفاع عوائد السندات نتيجة التحديات المالية.

كما حذرت من أن استمرار إغلاق مضيق هرمز يبقي مخاطر حدوث صدمة في أسواق الطاقة مرتفعة، بما قد يزيد الضغوط على الاقتصاد العالمي.

يأتي هذا بينما تسجل عائدات السندات العالمية أعلى مستوياتها منذ ما يقرب من عقدين، مع تصاعد المخاوف التضخمية بفعل ارتفاع أسعار النفط وتزايد رهانات المستثمرين على مواصلة البنوك المركزية، وفي مقدمتها الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، تشديد السياسة النقدية.

وتراجعت أسعار السندات في اليابان وأستراليا أمس الثلاثاء، ليلامس العائد على السندات الحكومية اليابانية لأجل 10 سنوات مستوى 3٪ للمرة الأولى منذ عام 1996. وجاء ذلك بعد موجة بيع في سندات الخزانة الأميركية دفعت عائدات السندات لأجل 10 سنوات إلى أعلى مستوياتها منذ يناير من العام الماضي.

كما ارتفع مؤشر بلومبرغ العالمي للسندات السيادية أمس الثلاثاء إلى 3,72٪، وهو أعلى مستوى منذ منتصف 2008، مواصلا الصعود للجلسة الرابعة على التوالي.

هواتف وملابس وأجهزة وأرصدة مهملة تتحول إلى اقتصاد ضخم

اقتصاد الأشياء المنسية.. ثروات ضخمة تختبئ داخل منازلنا

قد يكون لديك في المنزل هاتف قديم لم تفتحه منذ سنوات، وملابس لم تعد ترتديها، وأجهزة إلكترونية استبدلتها بأخرى أحدث، وكتب وألعاب تراكم عليها الغبار، وربما بطاقة هدايا تحمل رصيدا لا تتذكره، تبدو كل قطعة بمفردها قليلة الأهمية، لكن جمع هذه الأشياء على مستوى ملايين المنازل يكشف عن اقتصاد ضخم للأصول المنسية تقدر قيمته بمئات المليارات من الدولارات.

وتقدم اليابان نموذجا لافتا لحجم هذه الثروة الخفية، إذ قدرت دراسة أجرتها منصة «ميركاري» في 2025 قيمة الممتلكات القابلة لإعادة البيع، والتي لم تستخدم لأكثر من عام، داخل المنازل اليابانية بنحو 90,54 تريليون ين، أي نحو 579 مليار دولار، بمتوسط يقارب 4570 دولارا للفرد. واللافت أن هذه المليارات لا تختبئ بالضرورة في لوحات نادرة أو ساعات فاخرة، بل في أشياء عادية للغاية، إذ شكلت منتجات الأزياء 33,6٪ من القيمة المقدرة للأصول الخفية في اليابان، والهوايات والترفيه 22,2٪، والكتب والموسيقى والألعاب 21,2٪، والأثاث والأجهزة والأدوات المنزلية 20٪.

وتتحول أدراج الهواتف القديمة إلى واحد من أكبر «المخازن» غير المستغلة في العالم، بعدما قدرت رابطة «GSMA» في 2025 وجود ما بين 5 و10 مليارات هاتف محمول غير مستخدم داخل المنازل عالميا.

ولا تتوقف قيمتها عند إمكانية إعادة بيعها، فهذه الأجهزة تحتوي مجتمعة على نحو 100 ألف طن من النحاس و7 ملايين أوقية من الذهب ومليون أوقية من البلاديوم، بقيمة مواد تقترب من 20 مليار دولار.

وفي بريطانيا وحدها، قدرت دراسة استشهدت بها منظمة «Material Focus» وجود 20,7 مليون جهاز تقني غير مستخدم لكنه لا يزال صالحا للعمل، بقيمة محتملة لإعادة البيع تبلغ نحو 5,63 مليارات جنيه إسترليني، فيما يمكن للأسرة جمع نحو 200 جنيه إسترليني في المتوسط من بيع أجهزتها غير المرغوب فيها.

ولا تختلف خزائن الملابس كثيرا، إذ أظهرت دراسة

لمنظمة «WRAP» أن البريطاني يمتلك في المتوسط 118 قطعة ملابس، بينها 31 قطعة لم يرتدها طوال عام كامل، بما يعني أن نحو 26٪ من محتويات خزانة الملابس غير مستخدمة.

وهذه الملابس لم تعد مجرد «كراكيب» تنتظر التخلص منها، بل أصبحت وقودا لسوق عالمية متنامية، إذ تتوقع أبحاث أن تصل قيمة سوق الملابس المستعملة عالميا إلى 393 مليار دولار بحلول 2030.

والأموال المهدرة لا تحتاج دائما إلى خزانة أو درج، ففي الولايات المتحدة، أظهر استطلاع أن 43٪ من البالغين يمتلكون بطاقة هدايا أو قسيمة شراء أو رصيد متجر واحدا على الأقل لم يستخدموه، وبلغ متوسط الرصيد غير المستخدم لدى أصحاب هذه الأرصدة 244 دولارا للفرد.

والمفارقة أن ما ينساه المستهلك قد يتحول إلى مكسب للشركات، إذ سجلت «ستاربكس» خلال سنتها المالية 2025 إيرادات بقيمة 222,4 مليون دولار من أرصدة تتوقع عدم استخدامها.

وهكذا، فإن الاقتصاد المنزلي لا يقتصر على الراتب والمدخرات والاستثمارات، فهناك «محفظة صامتة» داخل البيوت تتكون من هواتف وملابس وأجهزة وأرصدة ومقتنيات فقد أصحابها الإحساس بقيمتها. وكلما بقيت هذه الأشياء منسية، تراجعت قيمة بعضها أو انتهت صلاحية البعض الآخر، بينما قد تتحول إعادة بيعها أو تدويرها إلى أموال حقيقية تعود مجددا إلى جيوب الأسر والدورة الاقتصادية.

«التجارة» تعلن عن تفعيل خدمة الشكاوى المتعلقة بالمنصات والتطبيقات الإلكترونية

طارق عرابي

أعلنت وزارة التجارة والصناعة وبالتزامن مع بدء العمل بالقرار الوزاري رقم (109) لسنة 2026 عن تفعيل خدمة تقديم الشكاوى المتعلقة بالتعاملات بين العملاء ومزودي خدمات المنصات والتطبيقات الإلكترونية، وذلك بما يسهم في تنظيم العلاقة بين الأطراف وسرعة معالجة الشكاوى وفق الإجراءات المعتمدة.

وقالت الوزارة عبر موقعها إن خدمة الشكاوى ستتوافر عبر بوابة الرقابة التجارية http://ccas.moci.gov.kw، حيث ستقوم اللجنة المختصة بفحص الشكاوى والمنازعات التي تنشأ بين العملاء ومزودي الخدمة للمنصات والتطبيقات الإلكترونية.

يشار إلى أن القرار الوزاري رقم 109 لسنة 2026 هو قرار صادر عن وزارة التجارة والصناعة لإصدار اللائحة التنظيمية لعمل التطبيقات والمنصات الإلكترونية الوسيطة التي تعرض المنتجات وتطلبها وتوصلها للمستهلكين، وهو قرار يهدف لضبط السوق الرقمي وحماية المنافسة العادلة وتنظيم العلاقة بين شركات التوصيل والمتاجر والمستهلكين ورفع جودة خدمات التوصيل وحماية حقوق جميع الأطراف.